AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4398 | الأحد | 20 ربيع الأول 1444 هـ | 16 أكتوبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي حيث هبط من 608.3 مليارات بالمدة ذاتها من 2021

انخفاض إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع إلى 553.6 مليار دولار

أعلى ارتفاع نسبي في السيولة كان من نصيب سوق دبي بحدود 79.4 ٪ تلتها قطر وأبوظبي وبورصة الكويت حلت رابعة

الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين في سوق الكويت المالية ونصيبهم إلى انخفاض باستحواذهم على 41.0 ٪ من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة

تناول تقرير "الشال" الاقتصادي في عدده الأخير الصادر أمس، عددا من القضايا والملفات المالية والاقتصادية الكويتية والخليجية والدولية، ومن أبرزها: سوق العقار المحلي – سبتمبر 2022، خصائص التداول في بورصة الكويت خلال الشهر الماضي، سيولة بورصات الخليج في الشهر نفسه.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

خصائص التداول في بورصة الكويت – سبتمبر 2022

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول للسوق الرسمي وفقا لجنسية وفئة المتداولين" للفترة من 2022/01/01 إلى 2022/09/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 41.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة "46.4 % للشهور التسعة الأولى 2021" و39.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة "45.7 % للشهور التسعة الأولى 2021". وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 4.787 مليار دينار، بينما اشتروا أسهما بقيمة 4.623 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 163.582 مليون دينار.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 32.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة "26.3 % للفترة نفسها 2021" و29.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة "25.4 % للفترة نفسها 2021". وقد اشترى أسهماً بقيمة 3.754 مليار دينار في حين باع أسهماً بقيمة 3.409 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاته الوحيدون شراءً وبنحو 345.603 مليون دينار.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء "المحافظ" ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 25.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة "23.8 % للفترة نفسها 2021" و24.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة "23.8 % للفترة نفسها 2021". وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 3.014 مليار دينار في حين اشترى أسهماً بقيمة 2.891 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 123.522 مليون دينار.

وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 4.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة "4.5 % للفترة نفسها 2021" و3.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة "4.3 % للفترة نفسها 2021". وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 465.825 مليون دينار في حين اشترى أسهماً بقيمة 407.326 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 58.499 مليون دينار.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 9.959 مليار دينار مستحوذين بذلك على 85.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة "85.8 % للفترة نفسها 2021"، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 9.366 مليار دينار مستحوذين بذلك على 80.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة "85.1 % للفترة نفسها 2021"، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 593.167 مليون دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 16.8 % "12.5 % للفترة نفسها 2021"، واشتروا ما قيمته 1.965 مليار دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 1.357 مليار دينار أي ما نسبته 11.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة "11.3 % للفترة نفسها 2021"، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 607.978 مليون دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 3.1 % "2.9 % للفترة نفسها 2021" أي ما قيمته 359.277 مليون دينار، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُشتراة نحو 3.0 % "2.4 % للفترة نفسها 2021" أي ما قيمته 344.466 مليون دينار، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 14.811 مليون دينار.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 82.8 % للكويتيين، 14.2 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.0 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 85.4 % للكويتيين، 11.9 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.7 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2021. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بنحو 3.5– % ما بين نهاية ديسمبر 2021 ونهاية سبتمبر 2022، مقارنة بانخفاض بنسبة 23.1– % ما بين نهاية ديسمبر 2020 ونهاية سبتمبر 2021. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية سبتمبر 2022 نحو 19،597 حساباً أي ما نسبته 4.7 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 20،273 حساباً في نهاية أغسطس 2022 أي ما نسبته 4.9 % من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بانخفاض بنحو 3.3– % خلال سبتمبر 2022.

سيولة بورصات الخليج – سبتمبر 2022

انخفض إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع من مستوى 608.3 مليار دولار أمريكي في الشهور التسعة الأولى من عام 2021، إلى مستوى 553.6 مليار دولار أمريكي في الشهور التسعة الأولى من عام 2022، أي حقق انخفاضاً بحدود 9.0– %، وغالبية انخفاض السيولة جاء من انخفاض السيولة المطلقة للسوق السعودي، بينما طال الارتفاع سيولة 5 بورصات أخرى.

أعلى ارتفاع نسبي في السيولة كان من نصيب سوق دبي وبحدود 79.4 % مقارنة بسيولة الشهور التسعة الأولى من عام 2021، وحقق مؤشره مكاسب بنحو 4.5 % مقارنة مع نهاية عام 2021. ثاني أعلى ارتفاع نسبي حققته بورصة قطر وبنحو 59.2 %، ذلك الارتفاع في مستوى السيولة نتج عنه مكاسب لمؤشرها بنحو 9.2 %، أي ثالث أعلى الأسواق ارتفاعاً في مؤشر الأسعار. وحقق سوق أبوظبي ثالث أعلى ارتفاع نسبي في السيولة بنحو 31.0 %، وحقق مؤشره أكبر مكاسب على مستوى الإقليم وبنحو 14.9 %. وجاءت بورصة الكويت في المرتبة الرابعة من حيث الارتفاع النسبي في سيولتها وبنحو 20.0 %، ومؤشرها العام حقق أقل المكاسب بنسبة 0.9 %. وأخيراً، حققت بورصة مسقط أدنى ارتفاع نسبي في سيولتها بنسبة 16.5 %، بينما حقق مؤشرها ثاني أعلى المكاسب في الإقليم بنحو 9.7 %.

وانخفضت سيولة السوق السعودي وهي الأكثر تأثيراً بنحو 21.6– %، ومؤشره خالف مسار سيولته وارتفع بنحو 1.1 %. والانخفاض الآخر في السيولة حققته بورصة البحرين بنسبة 8.8– %، بينما ارتفع مؤشرها بنحو 4.7 %. ذلك يعني أن 5 أسواق في الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات، بينما سوقان خالف فيهما مسار السيولة مسار المؤشرات.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – سبتمبر 2022

كان أداء شهر سبتمبر سلبياً لجميع الأسواق المالية المنتقاة، حيث حقق خلاله 14 سوقاً خسائر متفاوتة مقارنة مع أداء شهر أغسطس. وبانتهاء شهر سبتمبر انتهى الربع الثالث من العام الجاري، وشهدت حصيلة الشهور التسعة الأولى من العام الجاري أداءً منقسماً مناصفة ما بين 7 أسواق رابحة و7 أخرى خاسرة مقارنة بمستويات مؤشرات نهاية العام الفائت، واحتلت الأسواق الخليجية المراكز السبع الرابحة.

أكبر الخاسرين في شهر سبتمبر كان السوق الأمريكي بانخفاض بحدود 8.8– % لمؤشر داو جونز، وبذلك أصبح ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام بنحو 20.0– %. ثاني أكبر الخاسرين خلال سبتمبر كانت بورصة الكويت وبنحو 7.8– %، لتنخفض مكاسب مؤشرها العام إلى نحو 0.9 % مقارنة مع نهاية العام الفائت، أي أقل الرابحين ضمن أسواق العينة. وحقق السوق الياباني ثالث أكبر الخسائر خلال سبتمبر بنحو 7.7– %، أي ارتفعت خسائره منذ بداية العام إلى نحو 9.9– %. ويتبعهم في خسائر شهر سبتمبر، السوق السعودي بنحو 7.1– %، بانخفاض مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 1.1 %، أي ثاني أقل الرابحين. ومن ثم السوق الفرنسي بخسائر في سبتمبر بنحو 5.9– % و5.6– % لكل من السوق الألماني والصيني، وخسائر بنحو 5.4– % طالت كلاً من بورصة قطر والسوق البريطاني.

وحققت بورصة مسقط أقل الخسائر في سبتمبر وبنحو 1.2– %، هذه الخسائر أدت إلى تقليل مكاسبها منذ بداية العام إلى نحو 9.7 % لتصبح ثاني أكبر الرابحين. ويأتي سوق أبوظبي بخسائر شهر واحد بنحو 1.3– %، ولا يزال أكبر الرابحين منذ بداية العام بمكاسب بنحو 14.9 %.

وتحققت خسائر شهر سبتمبر نتيجة عاملان رئيسيان، الأول هو ذلك التشدد الشامل للسياسات النقدية وأهمها سياسات الفيدرالي الأمريكي الذي رفع سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي خلال الشهر بالحد الأقصى المتوقع "0.75 %"، مع غلبة لتوقعات المحللين برفع سعر الفائدة بنحو 1.50 % على دفعتين حتى نهاية العام الجاري. والعامل الثاني هو تلك التطورات السلبية على الجانب الجيوسياسي ما يوحي بامتداد الحرب الروسية الأوكرانية لمدى زمني أطول مع احتمال توسعها وبدء اشتداد آثار عقوبتها التضخمية مع بدء فصل الشتاء. والعاملان لن يقتصر تأثيرهما على شهر سبتمبر فقط، لذلك من المتوقع تكرار سيناريو الشهر الفائت على أداء شهر أكتوبر وبدعم نفسي جديد ناتج عن خفض أوبك+ لسقف إنتاجها بمليوني برميل يومياً بدءاً من شهر نوفمبر القادم.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي "4 أيام عمل بمناسبة عطلة المولد النبوي الشريف" أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام "مؤشر الشال". وكانت قراءة مؤشر الشال "مؤشر قيمة" في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 626.9 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 16.2 نقطة ونسبته 2.5 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 4.1 نقطة أي ما يعادل 0.7 % عن إقفال نهاية عام 2021.

سوق العقار المحلي – سبتمبر 2022

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– "بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي"، إلى انخفاض سيولة سوق العقار في سبتمبر 2022 مقارنة بسيولة أغسطس 2022، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر سبتمبر نحو 239.6 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 34.9– % عن مستوى سيولة شهر أغسطس 2022 البالغة نحو 368 مليون دينار، وأدنى بما نسبته 26.7– % مقارنة مع سيولة سبتمبر 2021 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 326.9 مليون دينار.

وتوزعت تداولات سبتمبر 2022 ما بين نحو 236.6 مليون دينار عقوداً، ونحو 3 مليون دينار وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 382 صفقة، توزعت ما بين 372 عقوداً و10 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 150 صفقة وممثلة بنحو 39.3 % من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 70 صفقة وتمثل نحو 18.3 %، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 8 صفقات ممثلة بنحو 2.1 %. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 134.3 مليون دينار، منخفضة بنحو 20.6– % مقارنة مع أغسطس 2022 عندما بلغت نحو 169.1 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 56 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 45.9 % في أغسطس. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 175.8 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر سبتمبر 2022 أدنى بما نسبته 23.6– % مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 280 صفقة مقارنة بـ 362 صفقة في أغسطس 2022، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 479.7 ألف دينار مقارنة بنحو 467.1 ألف دينار في أغسطس 2022، أي بارتفاع بحدود 2.7 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 67.5 مليون دينار بانخفاض بنحو 50.1– % مقارنة بشهر أغسطس 2022 حين بلغت نحو 135.2 مليون دينار، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 28.2 % مقارنة بما نسبته 36.7 % في أغسطس. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهراً نحو 88 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر سبتمبر أدنى بما نسبته 23.3– % مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 89 صفقة مقارنة بـ 155 صفقة في أغسطس، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 758.1 ألف دينار مقارنة بنحو 872.2 ألف دينار في أغسطس 2022، أي بانخفاض بحدود 13.1– %.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري ببلوغها نحو 37.8 مليون دينار، أي بانخفاض بنحو 40.6– % مقارنة مع أغسطس 2022 حين بلغت نحو 63.7 مليون دينار. وانخفضت مساهمته من قيمة التداولات العقارية إلى نحو 15.8 % مقابل 17.3 % لأغسطس 2022. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهراً نحو 47.3 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر سبتمبر أدنى بنحو 19.9– % عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 13 صفقة مقارنة بـ 8 صفقات لشهر أغسطس 2022، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر سبتمبر 2022 نحو 2.9 مليون دينار مقارنة بمعدل أغسطس 2022 والبالغ نحو 8 مليون دينار، أي بانخفاض بحدود 63.5– %.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر سبتمبر بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة "سبتمبر 2021"، نلاحظ أنها حققت تراجعاً من نحو 326.9 مليون دينار إلى نحو 239.6 مليون دينار، أي بما نسبته 26.7– % كما أسلفنا. وشمل الانخفاض سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 46.1– %، بينما ارتفعت سيولة النشاط التجاري بنسبة 149.8 % وسيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 7.9 %

المستثمرون الأفراد باعوا أسهما بقيمة 4.787 مليارات دينار واشتروا بقيمة 4.623 مليارات

ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى ارتفاع فقد استحوذ على 32.2 ٪ من قيمة الأسهم المشتراة

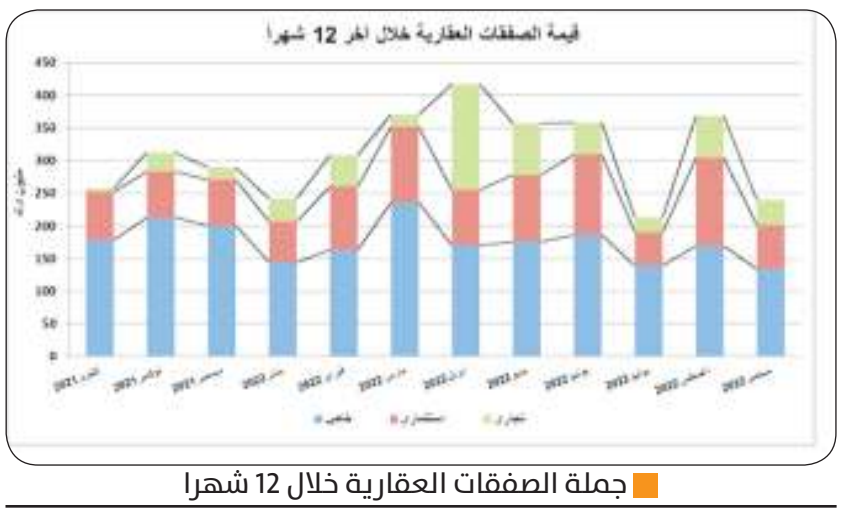

جملة الصفقات العقارية خلال 12 شهرا

آخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى انخفاض واستحوذ على 4.0 ٪ من قيمة الأسهم المباعة

بلغت نسبة حصة مستثمري دول مجلس التعاون من إجمالي قيمة الأسهم المباعة 3.1 ٪ ـ 2.9 ٪

جدول مؤشر الشال لعدد 30 شركة مدرجة في بورصة الكويت